إسرائيل والآبارتهايد في جنوب أفريقيا : نموذجان للتفرقة العنصرية

22-2-2004
anwerhm@hotmail.com

تنطلق الحركة الصهيونية كما هو الحال لدى مجتمع (الأفريكانرز) من شعور مزيف بكونهما ضحية وليستا قوة استعمارية، فاليهود دائما ما نظروا لأنفسهم كضحايا للأوروبية المعادية للسامية وما نتج عنها من ويلات حلت عليهم وخصوصا على يد النازية، نفس الشيء بالنسبة للمستوطنين الأفريكانرز، حيث نظروا لأنفسهم كضحايا لشركة الهند الشرقية الهولندية أولا ثم كضحايا للإمبريالية البريطانية ثانيا، ولكن مهما صيغ من مبررات أخلاقية تبقى الحقيقة الأكثر وضوحا من أن كلا من الإسرائيليين والأفريكانرز جاءوا لتمثيل قوى القمع والسيطرة على أساس العنف المادي والتفرقة العنصرية، وقد برر كل من المستوطنين اليهود والبيض في فلسطين وجنوب أفريقيا، احتلالهما للأراضي التي كانت تعود ملكيتها للفلسطينيين والسود الجنوب أفريقيين بدافع ديني، فكلاهما يرى بأن هناك أمرا أو وعدا إلهيا أُسند لهما، فالله على حد ادعائهم هو الذي أعطاهم هذا

بقلم أنور حمام*

إن الحديث عن التجربة العنصرية التي مورست في جنوب أفريقيا، وتشابهها أو اختلافها مع التجربة العنصرية الصهيونية التي لا زالت تمارس على أرض فلسطين التاريخية، يمكن أن تشكل موضوعا قابلا للبحث لما قد ينجم عنه من مقارنات وتشابهات وقواسم مشتركة وعلاقات لها دلالاتها على مستوى الفهم، وأيضا لها دلالات على مستوى النتائج، ففي فلسطين أدت التجربة الاستيطانية التي قام بها الإسرائيليون إلى تطوير فلسفة عنصرية خطيرة مماثلة للآبارتهايد والمعروفة بالفلسفة الصهيونية، فكلا النظامين قاما على نفس المقولات الزائفة التاريخية والعرقية والدينية، وعلى نفس الروح المتعالية، لكن هذه المزاعم لم يكن لديها ما تفعله إزاء التاريخ الفعلي لفلسطين وجنوب أفريقيا على السواء وهنا يمكن إدراج أهم محاور التشابه بين النظامين.

الديمقراطية الناقصة والامتداد الغربي وشبه الاستقلال:

فكلا النظامين العنصريين يحملان نفس الخصائص الديمقراطية، فهي ديمقراطية محصورة بالعرق أو الدين، ولا تضمن في أحشائها ولا تتسع لتشمل العناصر الأخرى المكونة " للمجتمع" والتي ظلت خارج النظام وخارج القيم الديمقراطية بل مورس بحق الفئات العرقية والدينية الأخرى حرمان قاسي لحقوقهم الديمقراطية والاجتماعية والسياسية والمدنية والإنسانية، فهي "ديمقراطية عرقية" على اعتبار أن الدولتين أعلنتا عن نفسيهما كدولة يهودية-أو بيضاء وهذا يتفق مع الأساس الذي أقيمت عليه هذه الدول لتكون "بيتا قوميا" للشعب اليهودي أو وطنا للبيض وبالتالي التأسيس منذ البداية يفترض أن لا تمنح المساواة التامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع مواطني الدولتين، وعادة ما يتمتع النظام الاستيطاني الاستعماري بنظرة فوقية للمحيط الذي أوجد نفسه فيه عنوة، وبالتأكيد إسرائيل ونظام الآبارتهايد ينظران لوجودهما كامتداد للثقافة والحضارة والقيم الغربية، واعتبارات البعد الجغرافي تم تضييقها وتهميشها إلى أبعد الحدود، فدولة جنوب أفريقيا بدأت كفضاء استيطاني ذو ارتباطات بالدول الاستعمارية الغربية وتحديدا هولندا وإنجلترا، توفر وتخدم أبعادا اقتصادية وعسكرية واستراتيجية وأسواقا وعمالة رخيصة، نفس الأمر فيما يتعلق بإسرائيل التي نظر لها دائما كقاعدة استيطانية ذات ارتباطات بالمصالح الغربية (البريطانية والأمريكية) التي أوجدتها، وقد قام بإدارة هذا الدور في بداياته كل من شركة الهند الهولندية والحركة الصهيونية واللتان سرعان ما ستتحولان وبفعل ديناميكية وتناقضات داخلية (نزعة للاستقلال عن المركز ونفعية محلية) وديناميكية وتناقضات خارجية (لأن التكاليف أصبحت باهظة على الدولة الغربية والمنفعة والمصالح أكثر عالمية)، ولا شك أن شكل التطور الحاصل قد أخذ نوعا من الصدام العنيف أحيانا والذي هو مبرر لاستكمال عملية الفصل الشكلية وهذا يظهر من خلال المعارك التي دارت ما بين الهولنديين والإنجليز، وبعض العصابات اليهودية وإنجلترا والذي توج بنوع من الاستقلال عن الدولة الغربية سياسيا وإنشاء دولتين ذات ارتباطات اقتصادية وعسكرية وسياسية ونفعية مع الدول الغربية.

شعور الضحية والمبررات الدينية والدعاية:

تنطلق الحركة الصهيونية كما هو الحال لدى مجتمع الأفريكانرز(المستوطنين الهولنديين) من شعور مزيف بكونهما ضحية وليستا قوة استعمارية، فاليهود دائما ما نظروا لأنفسهم كضحايا للأوروبية المعادية للسامية وما نتج عنها من ويلات حلت عليهم وخصوصا على يد النازية، نفس الشيء بالنسبة للمستوطنين الأفريكانرز، حيث نظروا لأنفسهم كضحايا لشركة الهند الشرقية الهولندية أولا ثم

كضحايا للإمبريالية البريطانية ثانيا، ولكن مهما صيغ من مبررات أخلاقية تبقى الحقيقة الأكثر وضوحا من أن كلا من الإسرائيليين والأفريكانرز جاءوا لتمثيل قوى القمع والسيطرة على أساس العنف المادي والتفرقة العنصرية، وقد برر كل من المستوطنين اليهود والبيض في فلسطين وجنوب أفريقيا، احتلالهما للأراضي التي كانت تعود ملكيتها للفلسطينيين والسود الجنوب أفريقيين بدافع ديني، فكلاهما يرى بأن هناك أمرا أو وعدا إلهيا أُسند لهما، فالله على حد ادعائهم هو الذي أعطاهم هذا الحق، ومن هنا كان للكنيسة الدور البارز في تشجيع الاستيطان في جنوب إفريقيا بدعوى أن هؤلاء قوم ضلوا عن تعاليم المسيح ويجب هدايتهم والأخذ بيدهم، كذلك، فإن اليهود اعتبروا أن الله قد منحهم أرض فلسطين بوعد إلهي لشعب الله المختار، حتى يتحقق الحلم النبوئي اليهودي في الخلاص والعودة إلى "أرض إسرائيل" والتي ستحقق لهم الخير والعدل والأمان، وقد استخدم اليهود الأسطورة والدين كأدوات طيعة لتبرير عملية الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، ورغم أن أعدادا هائلة من السكان الأصليين في جنوب أفريقيا قد اعتنقوا المسيحية إلا أنهم كانوا أيضا يخضعون لتمييز عنصري داخل التراتبية الكنسية ذاتها، إضافة للعنصرية التي كانت تمارس عليهم من قبل المؤسسات الحكومية الرسمية، فقد منع السود من اعتلاء نفس مناصب البيض في الكنيسة ولم يمنحوا نفس الرواتب، والكنيسة الهولنديّة نظرت للإفريقيين كأعضاء غير كاملين فيها.

أما بخصوص الدعاية، فلم تنفك الدعاية الإسرائيلية منذ العام 1948 من ترديد شعار بأن العرب والفلسطينيين يريدون إلقاء اليهود في البحر، ودائما يكررون هذا الشعار لكسب مزيد من التأييد والتعاطف معهم، ولكن الملفت للانتباه أن هذا الشعار ذاته قد استخدم من قبل المستوطن الأبيض في جنوب أفريقيا لتبرير عنصريته ورفضه للمطلب الوحيد للسكان الأصليين والمتمثل بالمساواة، فهم كانوا يدعون أن المساواة تعني سيطرة السود وبالتالي انتقال القوة ليدهم وهم بدورهم سيلقون البيض في البحر، ولكن جاءت مواقف حركة المقاومة في جنوب أفريقيا منذ بداياتها لتؤكد "إننا نقول بأن بلادنا تكفي لجميع سكانها من سود وبيض، الذين يعيشون فوقها، سنكون عنصريين لو أننا أردنا إلقاء البيض بالبحر، لذلك فإننا نقول: دعونا نعيش معاً في مساواة ونكون أمة قوية واحدة "(ميثاق الحرية 1955)، كذلك روج المستوطن الأبيض والصهيوني أفكارا مسبقة وغير حقيقية عن السكان الأصليين السود والفلسطينيين من أنهم بلا تاريخ وأرضي بلا شعوب، على اعتبار أنهم مجتمعات راكدة وبدائية - حسب ادعائهم - من أنهم كسالى، وأرضهم مهجورة وعذراء بلا تاريخ، وغير مأهولة بالبشر ولا يعرفون الزراعة، بل هم عبارة عن قبائل هائمة على وجهها، تمارس الصيد والقتل الدائم فيما بينها، ولا يعتنوا بأنفسهم، والنظر لهم كمجتمعات راكدة بدون أي حراك على المستوى التاريخي، وكلا التجربتين العنصريتين نظرتا للسكان الأصليين الفلسطينيين والسود بنظرة استعلائية وكأن هذه الشعوب ليست موجودة وليس لها أي رصيد حضاري، وليست موجودة إلا فيما يتعلق بخدمة مصالح المستوطن اليهودي والأبيض.

تراتبية حسب العرق أو الدين:

فقد أوجد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا تراتبية صارمة تجعل البيض في أعلى السلم الاجتماعي الاقتصادي السياسي، يليهم الهنود فالملونين ويأتي السود في أدنى السلم، ودعم ذلك بسلسلة من القوانين التي تحدد شكل العلاقة بين السود والبيض على أساس عبد- سيد، والأمر جد مشابه هنا في فلسطين فقد أقامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة شكلا من العلاقة مع الفلسطينيين لا يبتعد كثيرا عن جنوب أفريقيا رغم بعض الخصوصيات من حيث الشكل في تجربتها العنصرية، والمتمثلة في إعادة توطين اليهود من مختلف أنحاء العالم وحسب الرواية الإسرائيلية، ينبغي أن يطرد من الأرض الفلسطينية غير اليهودم والتعامل مع العرب في مناطق 1948 كمواطنين درجة ثانية وثالثة ولا ينكر أرباب السلطة في "إسرائيل" وجود هذا التمييز، وتم توضيح الديانة في بطاقات الهوية الديانة كأساس للتميز (مسلمون، مسيحيون، دروز، بدو، شركس..) ، وأيضا فان الفلسطينيين الذين يعيشون في مناطق 1967 لم يعتبروا مواطنين بل هم تحت الاحتلال، وخضعوا الى أقصى أشكال التمييز والتنكيل والاضطهاد فمقولة يهودي أو أبيض كمقولات عنصرية عرقية ودينية أعطيت أبعادا قانونية تمنح صاحبها حقوقاً لا يمكن أن تمنح لغير اليهودي أو غير الأبيض (المسلم أو المسيحي أو الدرزي أو السامري الهندي الملون والأسود).

تهجير السكان الأصليين والسيطرة على الأرض:

لا حدود نهائية واضحة للجغرافيا في كلا الروايتين الاستيطانيتين الصهيونية والبيضاء، وهذا واضح في كلتا التجربتين، حيث توسعت الجغرافيا تدريجيا خدمة لمصالحهما الاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية، فالصهيونية تقوم على التوسع، وقد تم تأويل نصوص مقدسة لتتفق وتطلعاتهم نحو التوسع، وعمليا خاض كلا النظامين معارك شرسة من أجل تهجير السكان الأصليين والسيطرة على الأراضي والمياه وكانت عملية تجريد السود والفلسطينيين من معظم أراضيهم وممتلكاتهم عملية مستمرة بدون هوادة، وأتبعت عملية التهجير بسيطرة على الأرض ومحاولات لطمس معالمها الأصلية، ولتأكيد السيطرة على الأرض قاموا بعملية ضخمة "لغربنة" وتهويد الأرض، وتواصلت هذه السياسة بالسيطرة على الكثير من الأراضي عبر سياسة المصادرة والتزوير في عمليات بيع الأراضي. وفلسطينيا تولد عن ذلك حركة استيطانية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وفي الفترة الأخيرة تجري عملية المصادرة على نحو محموم بدعوى إقامة جدار الفصل العنصري الأمر الذي حرم أكثر من 750 ألف فلسطيني سكان القرى الفلسطينية من الأرض التي هي وسيلة إنتاجهم الوحيدة وليتم تحويلهم إلى فلاحين بدون فلاحة على حد تعبير بيار بورديو، تماما كما شاهدنا ذلك في جنوب أفريقيا والذين عرفوا باسم فاقدي الأرض.

المعزل أو البانتوستان:

أقام كلا النظامين مناطق لا يحق للسود والفلسطينيين الإقامة والسكن فيها، فمثلا من الاستحالة أن تجد في كلا المستوطنتين الصهيونية أو البيضاء سابقا أي وجود لساكنين سود أو فلسطينيين، واقتصر وجودهما على العمل كأجراء يتقاضون أزهد الأجور، وظهرت بجلاء المعازل التي حُددت للسود للإقامة بها وعدم مغادرتها. فبين عامي 1846 و 1864 أقيمت ثماني مناطق لا يحق للسود الإقامة خارجها، لتضم نحو 40% من السود يقيمون في هذه المعازل، وفي فلسطين حددت الأماكن العربية والقرى كأماكن سكن للفلسطينيين، وأيضا وبنفس الاتجاه لا يمكن النظر للمخيمات التي أقيمت للاجئين بعيدا عن كونها معازل ولكن تحت تسمية مختلفة تحمل نفس المضامين، إضافة إلى المعازل الجديدة التي بدأت تقام بفعل جدار الفصل العنصري والذي هو استمرارا وتقليد متطور لمسألة المعازل والبانتوستانات التي أقامها الأبيض للسكان الأصليين في جنوب أفريقيا، فهذا الجدار يهدف لالتهام أراضي الدولة الفلسطينية ونهب مياهها وقطع التواصل بين أجزائها وخلق معازل ممسوخة، وضمان السيطرة المطلقة من قبل الصهيوني-العنصري، ومن خلال الجدار سيتم التهام مساحات شاسعة من الأراضي (ما يقارب 58% من مساحة الضفة الغربية) التابعة لمدن

جنين وقلقيلية وطولكرم ورام الله والقدس وبيت لحم والخليل وأريحا والأغوار بحيث يحصر الفلسطينيين على 12% من مساحة فلسطين التاريخية تماما كما حدث في جنوب أفريقيا عندما تم حصر السود على مساحة 13% من أراضي جنوب أفريقيا، وهذا الجدار يفصل أعداد كبيرة من الفلسطينيين عن أراضيهم التي هي وسيلة إنتاجهم الوحيدة، تمهيد لمصادرتها ويمنع التواصل ما بين المدن والقرى والمخيمات فيما بينها ويحول "أي كيان سياسي فلسطيني مستقبلي إلى بانتوستان بدون قدرة على الحياة تغلق إسرائيل بواباته متى شاءت" .

هاجس الديمغرافيا لقمع الآخر وإقصائه:

عمدت إسرائيل وحكومة الابرتهايد إلى التعامل بقلق كبير مع مسألة الديمغرافيا، فكلاهما نظر للمسألة الديمغرافية كرعب يهدد وجوده باستمرار، وكلاهما اعتمد على تشجيع الهجرة من الخارج كمحاولة يائسة من أجل إحداث التوازن الديمغرافي، وأعادوا تشجيع أهمية الخصوبة والتوالد، والنظر للآخر الأفريقي والفلسطيني بما يملكانه من تعداد سكاني كبير وخصوبة عالية على أنهما خطر لا بد من إزالته، بالترحيل أو القتل، ولا زلنا نسمع مقولات بمنتهى العنصرية ترد على لسان غالبية قيادات العمل السياسي في إسرائيل من أن الخطر الحقيقي يكمن في رحم المرأة الفلسطينية، وأن معدلات خصوبتها المرتفعة هي الوسيلة التي ستقضي على وجود دولة إسرائيل باعتبار أنهم يرون في إسرائيل دولة يهودية خالصة-نقية، خالية من باقي الأديان والأعراق والأجناس، في حين أن حكومة جنوب أفريقيا العنصرية أقرت في نهاية المطاف بأنه لا مجال لوجود دولة للبيض وسط أكثرية أفريقية سوداء، إلا أن إسرائيل لا زالت تعيش هذا الهاجس وتركز جل جهدها حول كيفية تجاوز "القنبلة الديمغرافية الفلسطينية الموقوتة"، وهنا تأتي عديد المؤتمرات الصهيونية التي تعقد في إسرائيل، وكان أخرها مؤتمر هرتسيليا، والذي أكد فيه بنيامين نتنياهو بأن الخطر الحقيقي على إسرائيل يأتي من الفلسطينيين الذين يعيشون داخل الدولة الإسرائيلية، وأيضا فان المعطيات الإحصائية التي نشرتها دائرة الإحصاء الفلسطينية مع نهاية العام 2003 أثارت العديد من التخوفات الإسرائيلية فهذه البيانات توضح أن 4.7 مليون فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، إضافة إلى نصف مليون الدروز والمسيحيين والعمال الأجانب، الأمر الذي يقلص الغالبية اليهودية إلى 51%، وبعد عشر سنوات سيصبح اليهود أقلية بين النهر والبحر وان إسرائيل "تسير في طريق الخراب" كما يقول البروفيسور أرنون سوفير، الخبير الجغرافي والديمغرافي، على اعتبار أن اليهود 5.4 مليون نسمة، مقارنة بالعرب -غير اليهود الذين بلغوا 5.2 مليون نسمة مع حلول العام 2004 منهم 2.3 مليون فلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية، و 1.4 مليون نسمة في قطاع غزة.

عنصرية القوانين:

كلا النظامين أوجدا أعدادا كبيرة من القوانين العنصرية التي تحكم العلاقة مع الآخر سواء كان فلسطيني أو أسود كقوانين السكن التي تدعم عملية الفصل لعنصري حسب اللون أو الدين، وقوانين تسجيل السكان والمحددة تماما بلون البشرة والدين، وكذلك قوانين الحركة والتنقل والتي تمنع الاختلاط والتنقل من منطقة لأخرى إلا عبر الحصول على تصاريح وبطاقات مرور، وقوانين العمل والوظائف والتي تحرم الفلسطينيين والسود من المناصب والامتيازات التي يتحصل عليها الأبيض أو اليهودي، وقوانين التعليم التي تحاول جاهدة طمس الحضارة والثقافة الأصلية والتركيز على محاور من شأنها خلق حالة تشرذم داخل مجتمع السكان الأصليين، إضافة إلى قوانين مصادرة الأراضي، وقوانين الهجرة والمواطنة والجنسية والإقامة والتي كلها تصب في خدمة اليهودي والأبيض وتقصي وتستثني وتضع العراقيل أمام الفلسطيني والأسود، وغيرها من قوانين الزواج ومنعه بين الأديان والألوان المختلفة، وقوانين أملاك الغائبين وقوانين العودة.

وأخيران فمن المؤكد أن كافة الممارسات الإسرائيلية العنصرية ما هي إلا إعادة إنتاج لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ولكن مع اختلافات تفصيلة بسيطة، لكن الحقيقة الأكثر وضوحا هي أن إسرائيل لم تدركها على ما يبدو بعد، وهي حقيقة زوال نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ولم تدرك إسرائيل بعد أن الإجراءات العنصرية لأي مجتمع عنصري في ذات الوقت تحمل بذور فناء هذا المجتمع، والإجراءات العنصرية عادة ما تولد ديناميكيات جديدة للرد على هذه الإجراءات وتكون مسنودة بحالة تعاطف خارجي لا محدود.

* باحث في سوسيولوجيا اللاجئين - فلسطين